المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 05-12-2007
الصفحـات : 29
العـــدد : 15075
المسلسل : 186

البيان الختامي لقمة الدوحة يعتبر أمن دول الخليج العربية مسؤولية جماعية

أجهزة الأمن السعودية تتعامل بكفاءة عالية في متابعة ورصد العناصر الإرهابية وإحباط مخططاتها

محمد حضاض (موفد عكاظ الى الدوحة)

أشاد البيان الختامي لقمة دول مجلس التعاون الخليجي التي اختتمت اعمالها في الدوحة امس بالكفاءة العالية لأجهزة الأمن بالمملكة في متابعة ورصد العناصر الارهابية الضالة واحباط مخططاتها التي تستهدف زعزعة الامن والاستقرار كما جددت الدول الخليجية دعمها وتأييدها للاجراءات التي تتخذها حكومة المملكة العربية السعودية في التعامل مع هذه العناصر. كما كلف المجلس الأعلى لدول المجلس الهيئة الاستشارية لدراسة موضوعي ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار وآثارها الاجتماعية على المواطنين وعلى اقتصاديات دول المجلس ومشكلة البطالة واسبابها وآثارها ووسائل علاجها. وفي الجانب السياسي اوضح البيان الختامي ان المجلس الاعلى اكد على دعم حق السيادة لدولة الامارات على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى باعتبارها جزءا لا يتجزأ من دولة الامارات ودعا ايران للاستجابة لمساعي دولة الامارات لحل القضية عن طريق المفاوضات مباشرة او اللجوء الى محكمة العدل الدولية.. جاء في البيان الختامي:

خادم الحرمين الشريفين لدى رئاسته لوفد المملكة خلال قمة الدوحة. عكاظ- واس

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 05-12-2007 العـــدد : 15075
الصفحـات : 29 المسلسل : 186

عبر المجلس عن تقديره للجهود الكبيرة التي بذلتها المملكة العربية السعودية، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، خلال رئاسة الدورة الماضية لمجلس التعاون، ودعم مسيرة التعاون المشترك في كافة المجالات.

كما هنأ المجلس حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر على توليه رئاسة الدورة الحالية للمجلس الأعلى مشيداً بما تضمنته كلمة سموه من مضامين سامية وحرص على تفعيل مسيرة التعاون بين دول المجلس في كافة المجالات والنهوض بها الى مجالات أوثق وأرحب، خلال الفترة القادمة.

وأشاد المجلس الأعلى بجهود خادم الحرمين الشريفين وبالنتائج الايجابية التي توصلت اليها أعمال قمة «أوبك» الثالثة التي استضافتها المملكة العربية السعودية في الرياض خلال الفترة من ١٧-١٨ نوفمبر ٢٠٠٧م وما توصلت اليه من آليات وخطط تهدف الى استقرار اسواق الطاقة العالمية، ومراعاة المصالح المشتركة للمنتجين والمستهلكين وحماية النظام البيئي العالمي، والالتزام بالاسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم.

وأشاد المجلس بما تضمنته كلمة خادم الحرمين الشريفين والتي اكد فيها حفظه الله على مضاعفة الجهود لتسريع الاداء وازالة العقبات التي تعترض مسيرة العمل المشترك.

وأشاد المجلس بما تضمنته ورقة دولة الكويت من مبادئ في مجال التعاون الاقتصادي وما توصلت اليه اللجان الوزارية من نتائج بشأن مضامينها.

واستعرض المجلس مسيرة التعاون المشترك وما رفع اليه من تقارير وتوصيات من المجلس الوزاري، واللجان الوزارية الاخرى، وذلك على النحو التالي:

أولا: في المجال الاقتصادي: ناقش المجلس الاعلى عدداً من موضوعات العمل المشترك في المجال الاقتصادي فقد اطلع على تقرير عن سير الاتحاد الجمركي وما تم انجازه خلال هذا العام لتسهيل وتعزيز التجارة بين دول المجلس.

واعرب المجلس عن ارتياحه لما تم انجازه لتحقيق متطلبات السوق الخليجية المشتركة، معلناً قيامها اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٨م مؤكداً على تنفيذ الدول الاعضاء لما صدر من قرارات من شأنها زيادة استفادة مواطني دول المجلس من قيام هذه السوق وتعميق المواطنة الخليجية وتحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في ممارسة المهن والحرف والانشطة الاقتصادية والاستثمارية واقر تطوير قواعد ممارسة تجارة التجزئة والجملة بما يتوافق مع متطلبات السوق الخليجية المشتركة وقرر السماح لمواطني دول المجلس بممارسة نشاطي الخدمات العقارية والخدمات الاجتماعية في جميع الدول الاعضاء.

التقرير السنوي

واستعرض المجلس التقرير السنوي المرفوع من الامانة العامة عن سير العمل في تنفيذ البرنامج الزمني للاتحاد النقدي، ووجه باستكمال تحقيق المعايير المالية والنقدية لتقارب الاداء الاقتصادي بين دول المجلس، وكلف وزراء المالية ومحافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بوضع برنامج مفصل لاستكمال جميع متطلبات الاتحاد النقدي ورفعه الى الدورة القادمة للمجلس الاعلى (٢٩).

واطلع المجلس الاعلى على تقارير المتابعة عن مشاريع التكامل في مجال البنية الاساسية واعرب عن ارتياحه للتقدم المحرز في تنفيذ مشروع الربط الكهربائي ومشروع البطاقة الشخصية (البطاقة الذكية) واستخدامها في تسهيل التنقل بين دول المجلس ووجه اللجان المعنية بالانتهاء من دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع سكة الحديد لربط دول المجلس واستكمال بحث نتائج دراسة الجدوى لمشروع الربط المالي، ورفع توصياتها بشأن المشروعين الى الدورة القادمة للمجلس الاعلى.

وناقش المجلس الأعلى الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس وما تشهده من تطورات ايجابية على صعيد التنمية الاقتصادية الشاملة، والتنمية البشرية على وجه الخصوص، مؤكدا حرصه على تحقيق تنمية مستدامة، توفر الرخاء والعيش الكريم والتوظيف الأمثل لمواطني دول المجلس.

وأشاد المجلس الأعلى بالجهود التي حققتها المؤسسات المنبثقة عن مجلس التعاون في مجال تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المجلس، مثل هيئة التقييس وما أصدرته من مواصفات خليجية موحدة، ومؤسسة الخليج للاستثمار وما قامت به من دور ملموس في الاستثمارات الخليجية، من خلال مشاركتها مع القطاع الخاص في المشروعات والشركات في مجالات الطاقة والبتروكيماويات والصناعات المعدنية.

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 05-12-2007 العـــدد : 15075
الصفحـات : 29 المسلسل : 186

التعاون مع اليمن

واستعرض سير التعاون بين دول المجلس والجمهورية اليمنية، وعبر عن ارتياحه لتنامي العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس والجمهورية اليمنية، واطلع على تقرير متابعة عن نتائج مؤتمر المانحين، ومساهمة دول المجلس في تمويل البرنامج الاستثماري لخطة التنمية الثالثة (٢٠٠٧-٢٠١٠م)، الذي تضمن حتى تاريخه تمويل اكثر من (٥٠) مشروعاً وبرنامجاً تنموياً في مختلف مناطق اليمن. كما اطلع على نتائج مؤتمر فرص الاستثمار، الذي عقد في صنعاء في ابريل ٢٠٠٧م، وشارك فيه ممثلون عن القطاع الخاص في دول المجلس، والجمهورية اليمنية، وعبر عن ارتياحه لتلك النتائج.

وعبر المجلس الأعلى عن ارتياحه للخطوات التي قامت بها الجمهورية اليمنية لتحقيق تنمية وطنية شاملة في مختلف المجالات، وأكد على استمرار دعمه الكامل للجمهورية اليمنية.

ثانياً: في مجال شؤون الإنسان والبيئة:

اطلع المجلس على الخطوات التي تمت بشأن تنفيذ قرارات المجلس الأعلى في مجال التطوير الشامل للتعليم العام والعالي، وعبر عن ارتياحه لما تم في هذا المجال.

كما اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمين العام حول نتائج الدراسة الأولية لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية التي تم اعدادها من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالتعاون مع الدول الأعضاء والأمانة العامة، ووجه باستكمال الدراسات التفصيلية في هذا الشأن.

الحماية التأمينية

وتدشياً مع الأهداف السامية التي يسعى المجلس الأعلى لتوفيرها لأبناء دول المجلس وتعزيز حقوق العمالة المواطنة، بارك المجلس الخطوات التي تقوم بها الدول الأعضاء في تنفيذ قراره في دورته الخامسة والعشرين (المنامة، ديسمبر ٢٠٠٤م) الخاص بمد مظلة الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو.

واعتمد المجلس الأعلى «دليل الرقابة على الأدوية والمستحضرات الصيدلانية المستوردة عبر منافذ دول المجلس».

كما اطلع المجلس على ما تم من خطوات تنفيذية من قبل الدول الأعضاء، والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، حول إقامة مرافق استقبال مخلفات السفن والانضمام إلى اتفاقية ماربول الدولية لحماية البيئة البحرية، وبإعلان منطقة الخليج منطقة بحرية خاصة ابتداء من الأول من أغسطس ٢٠٠٨م. حيث استوفت الدول الأعضاء المتطلبات اللازمة لذلك.

ودعماً للتوجهات العالمية في المحافظة على البيئة واستدامة مواردها، اعتمد المجلس الأعلى المبادرة البيئية الخضراء، المتضمنة لميثاق العمل البيئي، وذلك للرفع من كفاءة وأداء المؤسسات البيئية في دول المجلس.

وبارك المجلس الأعلى حصول الأمانة العامة على جائزة حماية البيئة الأمريكية لحماية طبقة الأوزون لعام ٢٠٠٦م، تقديراً لجهود الدول الأعضاء وجهودها في الاهتمام بهذا المجال.

وبارك المجلس الأعلى استضافة دولة الكويت لمقر مركز إدارة الكوارث في دول المجلس.

كما عبر المجلس عن ترحيبه ودعمه، لرغبة دولة قطر باستضافة دورة الألعاب الأولمبية عام ٢٠١٦م، ودعم رغبتها في المحافل الدولية.

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 05-12-2007 العـــدد : 15075
الصفحـات : 29 المسلسل : 186

وتضافراً للجهود الرامية لمكافحة المنشطات في المجال الرياضي اكد المجلس على ضرورة توقيع دول المجلس على الاتفاقية الدولية الصادرة على منظمة اليونسكو والخاصة بمكافحة المنشطات في المجال الرياضي.

وفي هذا الاطار رحب المجلس برغبة دولة قطر باستضافة مختبر لدول مجلس التعاون معترف به دوليا للكشف عن المنشطات لدى الرياضيين.

واطلع المجلس الأعلى على الرسالة الموجهة الى حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر، رئيس المجلس الاعلى من صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، رئيس المجلس الأعلى لشؤون الاسرة في دولة قطر، حول التأثيرات السلبية لبعض وسائل الاعلام على النشء، ووجه المجلس الأجهزة المعنية في الدول الأعضاء بوضع برامج وخطط محددة لمواجهتها.

كما اعتمد المجلس الأعلى استراتيجية رعاية الشباب بهدف دعم دورهم وتعزيز مشاركتهم في مسيرة البناء والتطوير.

ثالثاً: في مجال الشؤون القانونية: قرر المجلس الأعلى تمديد العمل بوثيقة الدوحة للنظام (القانون) الموحد لأعمال كتاب العدل، ووثيقة ابو ظبي للنظام (القانون) الموحد للتوفيق والمصالحة، وذلك بصفة استرشادية لإعطاء الدول الأعضاء مزيداً من الوقت للاستفادة من تلكما الوثيقتين، وابداء ملاحظاتها بشأنهما.

التعاون العسكري

رابعاً: في مجال التعاون العسكري والدفاع المشترك: صادق المجلس على قرارات الاجتماع الدوري السادس لمجلس الدفاع المشترك.

خامساً: في مجال التنسيق والتعاون الأمني: بارك المجلس ما توصلت اليه المملكة العربية السعودية مع شقيقتها مملكة البحرين من اتفاق لتنقل المواطنين في ما بينهما بالبطاقة الشخصية (البطاقة الذكية) والتي سبقتها اتفاقات مماثلة مع سلطنة عمان، ودولة الامارات العربية المتحدة، وستتلوها خطوات مماثلة مع بقية الدول الأعضاء قريباً، ان شاء الله، وبذلك ستكتمل حلقة تنقل المواطنين بين جميع الدول الاعضاء الأمر الذي سيسهم في زيادة الاتصال والتواصل بين مواطني دول المجلس، ويحقق تنشيط حركة التجارة وانسياب السلع ومتطلبات قيام السوق الخليجية المشتركة.

كما اعرب المجلس عن ارتياحه لمسار التنسيق والتعاون الأمني بين دوله مؤكداً ان امن دول المجلس مسؤولية جماعية، تحقق الاستقرار والازدهار والرفاه لمواطنيها.

وفي مجال مكافحة الارهاب: اشاد المجلس الاعلى بالكفاءة العالية للأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية في متابعة ورصد العناصر الارهابية الضالة، واحباط مخططاتها التي تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار مجددين دعمهم وتأييدهم للاجراءات التي تتخذها حكومة المملكة العربية السعودية في التعامل معها.

كما جدد المجلس الاعلى تأكيده على مواقف دول المجلس التي تنبذ الارهاب بمختلف اشكاله وصوره وايا كان مصدره وما يدفع به من اسباب ومبررات لهذا الشر المستطير الذي يهدد المجتمع الانساني بأكمله مؤكداً بأن مكافحته واجتثاثه لن يأتي الا من خلال جهود وتعاون اقليمي ودولي منسق، داعيا في الوقت نفسه المجتمع الدولي، ممثلاً في هيئة الأمم المتحدة، الى تفعيل ما تنادي به دول المجلس لإنشاء مركز دولي لمكافحة الارهاب لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيقها بين الدول

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 05-12-2007 العـــدد : 15075
الصفحـات : 29 المسلسل : 186

لرصد ومراقبة تحركات التنظيمات والعناصر الارهابية واحباط مخططاتها.

سادساً: في مجال عمل ومرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى: اطلع المجلس الأعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية بشأن موضوع تعزيز بيئة العلم الملائمة للقطاع الخاص، وبما يضمن معاملة الشركات والاستثمارات الخليجية في دول المجلس معاملة الشركات والاستثمارات الوطنية، وقرر اعتمادها واحالتها الى اللجان الوزارية المختصة لوضع الآليات اللازمة لتنفيذها.

كما كلف المجلس الاعلى الهيئة الاستشارية دراسة موضوعي ظاهرة التضخم وارتفاع الاسعار وآثارها الاجتماعية على المواطنين وعلى اقتصاديات دول مجلس التعاون ومشكلة البطالة «الباحثين عن العمل» واسبابها وآثارها ووسائل علاجها خلال دورتها القادمة.

سابعاً: في مجال التعاون الاعلامي: استعرض المجلس الاعلى مسيرة التعاون الاعلامي بين دول مجلس التعاون واشاد بما تم تحقيقه في هذه المسيرة خاصة فيما يتعلق بتنفيذ مرئيات الهيئة الاستشارية حول قضايا الاعلام.

القضايا السياسية

وفي الجانب السياسي: بحث المجلس الاعلى مجمل الاوضاع وابرز القضايا السياسية الاقليمية والدولية وعبر عن مواقف دول المجلس بشأنها وذلك على النحو التالي:

فيما يتعلق باستمرار احتلال جمهورية ايران الاسلامية للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة والتاكيد على مواقفه الثابتة والمعروفة والتي أكدت عليها كافة البيانات السابقة من خلال التالي:

* دعم حق السيادة لدولة الامارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى وعلى المياه الاقليمية والاقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الامارات العربية المتحدة.

* التعبير عن الاسف لعدم احراز الاتصالات مع جمهورية ايران الاسلامية اية نتائج ايجابية من شأنها التوصل الى حل قضية الجزر الثلاث مما يسهم في تعزيز أمن واستقرار المنطقة.

* النظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي الى اعادة حق دولة الامارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.

* دعوة جمهورية ايران الاسلامية للاستجابة لمساعي دولة الامارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات مباشرة او اللجوء الى محكمة العدل الدولية.

وحول أزمة الملف النووي الإيراني جدد المجلس تأكيده والتزامه التعاون الثابت والمعروف المتمثل في احترام الشرعية الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية وجدد المجلس دعوته الى ضرورة التوصل الى حل سلمي لهذه الازمة وحث ايران على مواصلة الحوار مع المجتمع الدولي ورحب باستمرار التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا السياق أكد المجلس مجددا على ضرورة مطالبة اسرائيل بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية واخضاع كافة منشاتها النووية للتفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وحث المجلس المجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل للاستجابة لمطالب المجتمع الدولي في هذا الشان.

وجدد المجلس مطالبته بجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من كافة اسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج مع الاقرار بحق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للاغراض السلمية وان يكون ذلك متاحا للجميع في إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

في الشان العراقي: اكد المجلس الاعلى على ضرورة احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق والحفاظ على هويته العربية والاسلامية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وان تحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي يعد مطلبا اساسيا لتحقيق الاستقرار فيه وان هذا التحسن ينبغي ان يواكبه تحسن الجانب السياسي وهذا الامر يستدعي من الحكومة العراقية مضاعفة جهودها لتحقيق المصالحة الوطنية والعمل على اجراء التعديلات الدستورية اللازمة وحل الميليشيات المسلحة وانهاء كافة المظاهر المسلحة غير القانونية وعبر المجلس عن استعداد دوله للتعاون مع السلطات العراقية في التصدي للارهاب ومكوناته.

واكد المجلس على ما تقوم به دوله من دور وما تقدمه من دعم سياسي واقتصادي وأمني لكافة الجهود المبذولة من اجل تحقيق الأمن والاستقرار في العراق وذلك بالتعاون مع الحكومة العراقية.

وفي هذا الصدد أشاد المجلس بجهود جامعة الدول العربية، وحثها على الاستمرار فيها.

مؤتمر أنابوليس

وبشأن عملية السلام في الشرق الأوسط: عبر المجلس عن تطلعه ان يحقق مؤتمر انابوليس المزيد من الخطوات الايجابية للسلام في الشرق الاوسط، في اطار اهدافه الرامية الى تدشين مفاوضات السلام بين الاطراف المعنية في النزاع، على أسس جادة وواضحة، واكد المجلس في نفس الوقت على أهمية الالتزام بالأسس والمبادئ التي استند اليها المؤتمر والمتمثلة في التالي:

* تناول القضايا الرئيسية في النزاع الفلسطيني الاسرائيلي، والمتعلقة بالحدود والمياه، والمستوطنات، واللاجئين، والقدس، والأمن وغيرها من القضايا للوصول الى إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة الأطراف والقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، في إطار حل الدولتين المستقلتين اللتين تعيشان جنباً الى جنب في سلام ووئام.

* إزالة المستوطنات من الاراضي الفلسطينية.

* شمول المفاوضات المسارين السوري- الاسرائيلي، واللبناني الاسرائيلي، وذلك في اطار الحل الشامل والدائم والعادل لمشكلة الشرق الأوسط.

* استناد المفاوضات على مبادئ الشرعية الدولية وقراراتها، وخطة خارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية.

* التاكيد على أهمية آلية متابعة المفاوضات لضمان تحقيق الاطراف المتنازعة لالتزاماتها المتبادلة من جانب، ومن جانب آخر التاكيد على أهمية الالتزام بالإطار الزمني للمفاوضات بنهاية عام ٢٠٠٨م.

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 05-12-2007 العـــدد : 15075
الصفحـات : 29 المسلسل : 186

الحصار الاسرائيلي

وفي هذا الصدد عبر المجلس عن قلقه واستيائه لقيام اسرائيل بتشديد اجراءات الحصار على الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، والتي جاءت للأسف بعد انتهاء مؤتمر انابوليس، ومناقضة لما تقرر فيه.

كما أكد المجلس على ضرورة الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية، الى الخط القائم في الرابع من يونيو ١٩٦٧م، وما تبقى من الاراضي اللبنانية المحتلة في جنوب لبنان، وفقاً لقراري مجلس الأمن ٤٢٥ و٤٢٦.

كما بحث المجلس الوضع الفلسطيني، ودعا القادة الفلسطينيين لنبذ الخلافات، من خلال الحوار والتفاوض والالتزام بما تم الاتفاق عليه في مكة المكرمة.

وفي الشأن اللبناني، عبر المجلس عن امله في تحقيق التوافق بين كافة الأطراف على انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية، والاستجابة للمبادرات الرامية لتحقيق هذه الغاية في إطار الحفاظ على وحدة لبنان الوطنية واستقلاله وسيادته.

وفي الشأن السوداني، أكد المجلس الأعلى على ما يلي:

* التعبير عن الأسف لاستمرار المعاناة الإنسانية في اقليم دارفور.

*الإشادة بالجهود التي تبذلها الحكومة السودانية وتعاونها مع المجتمع الدولي لحل مشكلة دارفور ورفع المعاناة عن سكانه.

* أكد المجلس على استمرار دوله في تقديم المساعدات الإنسانية لسكان الإقليم، وحث المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهود لدعم الأمن والاستقرار فيه.

وفي الشأن الصومالي، عبر المجلس عن أسفه لاستمرار حالة التازم والصراع الدائر في الصومال الشقيق. وناشد الأطراف الصومالية بالالتزام بما تعهدت به في اتفاق جدة. وأهاب بالأطراف الصومالية الأخرى الانضمام لهذا الاتفاق.

جهود المملكة

وفي الختام، عبّر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره، وامتنانه للجهود الكبيرة، الصادقة والمخلصة، التي بذلها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وحكومته الرشيدة، خلال فترة رئاسته للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى، وما أولاه من حرص ومتابعة لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى، وما تحقق من خطوات، وإنجازات هامة، دفعت بمسيرة التعاون المشترك الى مراحل اكثر تقدماً، ومجالات أرحب، والى المزيد من التقدم والرخاء لشعوب دول مجلس التعاون.

كما عبّر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره، وامتنانه لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، ولحكومته الرشيدة، والشعب القطري العزيز، للحفاوة، وكرم الضيافة، ومشاعر الأخوة الصادقة، التي قوبل بها أخوانه، اصحاب الجلالة والسمو، قادة مجلس التعاون. كما نوّه القادة بما أولاه حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، لهذا الاجتماع من اهتمام بالغ، ورعاية كريمة، وإدارة حكيمة، كان لها أكبر الأثر في التوصل الى نتائج وقرارات هامة، معبرين عن ثقتهم بأن دولة قطر، ومن خلال ترؤسها لهذه الدورة، ستدفع بمسيرة المجلس المباركة لتحقيق المزيد من الإنجازات، والمضي بها إلى مجالات أعمق وأشمل، في ظل التطورات المحلية والاقليمية والدولية، المتسارعة، وبما يحقق الحفاظ على الأمن والاستقرار، والرخاء لشعوب دول مجلس التعاون، والمنطقة.

ورحب المجلس الأعلى بالدعوة الكريمة من صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، لعقد الدورة التاسعة والعشرين، في سلطنة عمان عام ٢٠٠٨م.

صدر في الدوحة- دولة قطر
٢٤ ذو القعدة ١٤٢٨هـ
الموافق ٤ ديسمبر ٢٠٠٧م

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 05-12-2007
الصفحـات : 29
العـــدد : 15075
المسلسل : 186

إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة

انطلاقا من الأهداف والغايات التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون لتقوية أواصر التعاون بين الدول الأعضاء وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين وصولا الى وحدتها.

واستجابة لتطلعات وامال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطنة الخليجية بما في ذلك المساواة في المعاملة في التنقل والإقامة والعمل والاستثمار والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

وحرصا على تعزيز اقتصاديات دول المجلس في ضوء التطورات الدولية وما تتطلبه من تكامل أوثق يقوي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي.

واستكمالا للخطوات والجهود التي قطعتها مسيرة العمل الاقتصادي المشترك.

واستنادا الى ما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية بشأن تحقيق التكامل بين دول المجلس في جميع المجالات الاقتصادية واقامة السوق الخليجية المشتركة.

وتنفيذا للبرنامج الزمني الذي اقره المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (ديسمبر ٢٠٠٢م) بشأن استكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة قبل نهاية عام ٢٠٠٧م وقرارات المجلس الأعلى التي صدرت لوضع القواعد التنفيذية اللازمة لتحقيق متطلبات السوق.

وحيث تم الاتفاق على جميع المتطلبات الرئيسية لقيام السوق الخليجية المشتركة من خلال الجهود الحثيثة التي تمت خلال الاعوام الخمسة الماضية منذ اقرار برنامجها الزمني.

فان المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يعلن انطلاقة السوق الخليجية المشتركة اعتبارا من الاول من يناير ٢٠٠٨م.

تعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بان يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الاعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق او تمييز في كافة المجالات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص ما يلي:

- مزاولة جميع الانشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية
- ممارسة المهن والحرف
- تداول وشراء الاسهم وتاسيس الشركات
- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية
- التأمين الاجتماعي والتقاعد
- تملك العقار
- تنقل رؤوس الاموال
- المعاملة الضريبية
- الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية
- التنقل والاقامة

وتهدف السوق الخليجية المشتركة بذلك الى ايجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي وفتح مجال أوسع للاستثمار البيني والاجنبي، وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم، ورفع الكفاءة في الانتاج، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية